

حكومة «إنقاذ وطني» في صنعاء: ترتيب للصف الداخلي

إن إيران قد تسعى لإنشاء قواعد بحرية في اليمن. لكن الرد اليمني أتى سريعاً على تصريحات باقري، وبأسلوب هو الأول في مستواه للحركة اليمنية تجاه طهران، إذ قال صالح الصماد إن «اليمنيين سيواجهون بعنفون كل من يحاول انتهاك سيادة اليمن تحت شعارات الدفاع عنه». وأضاف الصماد في حديث إلى وكالة الأنباء اليمنية الرسمية «سباً»، أن «اليمنيين سيدفنون كل من انتهاك سيادتهم، مهما كانت المبررات عاجلاً أو آجلاً وسيأتي اليوم الذي تتحرر فيه كل ذرة من جغرافيا اليمن من آل سعود وحلفائهم وأربابهم الأميركيين». وقال الصماد إنه «لا مئة لأي طرف على الشعب اليمني، فالصديق خذلنا قبل العدو واستغل قضيتنا لمصلحه الخاصة قبل أن يتحرك بإنسانيته». واختتم تصريحه، قائلاً: «مهما كان حجم التآمر والعدوان، فإن ذلك لا يعني أن تراب اليمن ومياهه الإقليمية أصبحت مستباحة لمن هب ودب ليتباهى أي طرف صديق أو عدو، متواطئ أو محايد، قوي أو ضعيف». على الصعيد نفسه، استنكر القيادي في جماعة أنصار الله وعضو الوفد المفاوض، مهدي المشاط، التصريحات التي أطلقها رئيس هيئة الأركان الإيراني. وقال المشاط، عبر موقع «فايسبوك»، إن على المسؤول الإيراني، أن «يعيد قراءة تاريخ اليمن». وأكد المشاط «أنه لو عرف باقري أن اليمن عبر التاريخ مقبرة الغزاة ما نبس بنت شفة». ميدانياً، شهدت الجبهات الحدودية تصعيداً في اليومين الماضيين، حيث استهدفت القوات اليمنية بـ 12 صاروخاً مقر لشركة «بن لادن»، للمقاتلات في منطقة نجران. (الأخبار)

المشكلة للحكومة، قال: «حاولنا في التشكيك أن نمثل جميع الأطراف الوطنية، وحينما بوجوه جديدة ونظيفة وتمثل الشعب». في هذا الوقت، لا تزال الاتصالات واللقاءات الرامية إلى إعادة تفعيل المسار السياسي جارية، ولا سيما بين مبعوث الأمم المتحدة وفريق الرئيس المستقل عبد ربه منصور هادي. وفيما من المقرر أن يزور ولد الشيخ هادي وحكومته في عدن، حيث وصل الرئيس المستقل قبل يومين في «زيارة» تستمر عشرة أيام قبل عودته إلى مقر إقامته في الرياض، قال نائب وزير حقوق الإنسان في حكومته، محمد عسكر، إن الحكومة ستسلم المسؤول الدولي اعتراضات على خطته الأخيرة للسلام، تتمحور حول رفض نقل صلاحيات هادي إلى نائب رئيس جديد يُسمى بتوافق الأطراف، وأيضاً مدة بقاء الرئيس الحالي في الحكم لمدة عام، كذلك تمسك بطلب انسحاب الجيش و«اللجان الشعبية» من جميع المدن وتسليم السلاح إلى الدولة، وهو ما تضمنته خطة ولد الشيخ الأخيرة التي تسلمها طرفا الصراع. وفيما تضع التطورات السياسية الأخيرة استئناف المفاوضات على المحك، جاءت أخيراً تصريحات



يزور هادي عدن لايام قليلة قبل ان يعود إلى مقر إقامته في الرياض (أ ف ب)

حديث إلى «الأخبار» (علي جاحز)، أن تشكيل الحكومة في مرحلة دقيقة وأوضاع اقتصادية صعبة كهذه، «يعد مغزماً وليس مغنماً»، وهو ترتيب للصف الداخلي فقط. وعن اعتراف الخارج بهذه الحكومة، قال الشامي: «لا نعول على اعتراف الخارج، بل فقط من وقف مع الشعب اليمني من الأطراف الخارجية»، مضيفاً أن تشكيل الحكومة قبل موعد انطلاق المشاورات يعبر عن عدم ثقة في نجاحها بسبب التجارب السابقة، «فالمجتمع الدولي ليس جسداً». وعن الشخصيات

إلى جانب شخصيات متحالفة معها. وتسلم «المؤتمر»، فضلاً عن رئاسة الحكومة، وزارتي الداخلية والخارجية، أما «أنصار الله» فتسلمت حقيقتي الدفاع والمالية. وفي تعليق على إعلان الحكومة، قال عضو المجلس السياسي في حركة «أنصار الله» صيف الله الشامي، إن هذه الخطوة كانت استحقاقاً ضرورياً، وقد تاخر جداً لإعطاء الأمم المتحدة فرصة للحل السياسي وتشكيل سلطة لكنها ماطلت وأعطت العدوان فرصاً ليمارس القتل والتدمير. وتابع الشامي في

في توقيت تهيمن عليه التحركات الدبلوماسية لاستئناف المسار السياسي. أصبحت «حكومة صنعاء» النور أخيراً مع إعلان الحليفين اليمنيين، «أنصار الله» و«المؤتمر الشعبي العام»، تشكيلتها. لترتيب الصف الداخلي وللإستمرار في مواجهة العدوان»

أعلنت حركة «أنصار الله» وحزب «المؤتمر الشعبي العام» من صنعاء، مساء أمس، تشكيل حكومة جديدة، كان الحليفان قد أكداً قبل أشهر اعترافاً بتشكيلها، إلا أنها لم تبصر النور إلا الآن، في إجراء قد ينعكس ضغطاً على المساعي الدبلوماسية الجارية حالياً إلى استئناف المفاوضات. وفي خطوة طال انتظارها في صنعاء والمحافظات التي يسيطر عليها «أنصار الله» و«المؤتمر»، أقر المجلس السياسي الأعلى تشكيل حكومة «إنقاذ وطني» برئاسة عبد العزيز بن حبتور من حزب «المؤتمر» الذي يرأسه الرئيس السابق علي عبد الله صالح. وأكد الاجتماع الذي ترأسه رئيس المجلس الأعلى صالح الصماد، أن مهمة الحكومة التي جاء تشكيلها في ظروف صعبة يأتي في الأساس لمواجهة العدوان اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً. وتضمنت الحكومة المؤلفة من 42 وزيراً ووزيرة، شخصيات من حزب «المؤتمر» ومن «أنصار الله»

هاجمت «أنصار الله» طهران على خلفية تصريحات باقري

إيرانية حول الملف اليمني اتسمت بنبرة تصعيدية، حين قال رئيس هيئة أركان القوات المسلحة الإيرانية، محمد حسين باقري،

الصدر يدخل خط شرعية «الحشد»: ورقة «اصلاحية» من 3 بنود



اعلنت قيادة عمليات «قادهون» بالنيوهي استعادة سهل نينوى بالكامل (أ ف ب)

نينوى بالكامل في تقدم ميداني بارز للقوات العراقية منذ أسابيع. ويتكون سهل نينوى من ثلاث مناطق رئيسية هي الحمدانية، والشبان، وتلكيف، وبعد الموطن التاريخي لمسيحي العراق، بالإضافة إلى حضور العرب، والشبك، والإيزيديين. أما «القوات المشتركة» و«جهاز مكافحة الإرهاب»، فقد تمكنا من تحرير أحياء المصارف، والقاهرة، والكصر شرقي الموصل، حيث رفعا العلم العراقي فوقها.

وداً بين الصدر و«الحشد»، فالعلاقة بين الطرفين «ليست على ما يرام»، إذ هاجم الصدر في بيانات عدة فصائل وحركات في «الحشد»، واصفاً إياها بـ«المليشيات الوقحة». ميدانياً، لاقى قانون «الحشد» صده في أروقة «العمليات»، منبئة بوجود متغيرات في خطط معركة الموصل، وقد تجعل منه قوة أساسية في جميع العمليات. وقد أكد النائب في «تحالف القوى» عن محافظة نينوى أحمد الجبوري، وجود اتفاقات بين العبادي وقيادات ميدانية بشأن دخول «الحشد» والمشاركة في اقتحام الموصل.

وقال الجبوري لـ«الأخبار» إن «الحشد سيشارك في التطويق المباشر لمدينة الموصل من المحور الغربي، كما سيشارك في اقتحام المدينة من محورين هما الجنوبي، والجنوبي الشرقي»، مؤكداً «وجود موافقات على دخول الحشد إلى تلعفر». وحقق «الحشد» أمس، تقدماً هو الأكبر منذ حوالي أسبوع في قاطعه الغربي، حيث تمكن من تحرير أربع قرى جنوبي تلعفر. أما في بقية المحاور، فقد أعلن قائد عمليات «قادهون» يا نينوى، الفريق الركن عبد الأمير يارالله، تحرير سهل

والشروع في إجراءات تنفيذه، وإصدار جملة قرارات وأوامر بشأن تنظيم عمله خلال الفترة المقبلة، بعدما رُبط التشكيل بالقائد العام للقوات المسلحة حيدر العبادي، وفق المصادر. وفي السياق، كشف مصدر في «كتلة الأحرار» الذراع السياسية لـ«التيار الصدري»، عن تضمين مقترحات الصدر ضمن قرار أو ملحق قانون يصدر من الحكومة، ويُرسَل إلى مجلس الوزراء، لافتاً إلى أن «الغاية من خطوة الصدر هذه تطمين الشركاء، وإزالة الهواجس التي أثرت بعد إقرار القانون».

وتتكون ورقة الصدر من ثلاثة محاور تتناول شروط الالتحاق وتضم 14 فقرة، ركز فيها الصدر على ضرورة «التوجهات الوطنية» للمنتسب، على أن يكون ذا سيرة حسنة، كذلك، قدم الصدر رؤيته لشروط التشكيل، وتكونت من 11 فقرة إضافة إلى آلية التحويل والالتحاق والدمج، وتكونت أيضاً من 11 فقرة. وتنضوي «سرايا السلام»، الجناح العسكري لـ«التيار الصدري» (تشكلت في حزيران 2014 عقب سقوط الموصل) في صفوف «الحشد». إلا أن هذا الأمر لا يعكس

وتأييده لها. لكن مصدراً في «التحالف» نفى لـ«الأخبار»، وجود تبين رسمي «لإصلاحات الصدر»، وحتى «هيئة الحشد»، الجهة الأولى المعنية بها، لم ترد بالسلب أو الإيجاب على المبادرة. ورأت مصادر «الحشد» في حديثها إلى «الأخبار»، أن «الحشد الشعبي اكتسب شرعية كاملة بعد إقرار قانونه في البرلمان، وبالتالي فإن مقترحات الصدر لا يمكن أن تكون جزءاً من القانون المشدّد إلا في حال تقديم تعديل على القانون للبرلمان، والتصويت عليه».

ومن المتوقع أن يُعلن مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية اليوم، مباركته لصدور قانون «الحشد».

لم يكد «الحشد الشعبي» يُنهي 48 ساعة في إطاره الرسمي الجديد، بعد إقرار قانونه في مجلس النواب العراقي عقب مفاوضات «مارثونية» انتهت بحضور رئيس «التحالف الوطني» عمار الحكيم شخصياً لمبنى البرلمان لضمان تمرير القانون، حتى أعلن زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر، ورقة إصلاحية في ما يخص قانون «الحشد»، تضمنت ثلاثة بنود وحوت أكثر من 30 فقرة. وبعث الصدر ثلاثة من كبار مساعديه إلى بغداد لتسليم الورقة إلى رؤساء الجمهورية فؤاد معصوم والحكومة حيدر العبادي والبرلمان سليم الجبوري، و«هيئة الحشد الشعبي» فالح الفياض. وكان معصوم أول شخص التقاه الوفد، إلا أن البيان الرئاسي الذي صدر عقب اللقاء لم يتطرق إلى الورقة، مكتفياً بالقول إن «معصوم تسلم رسالة من الصدر بشأن المستجدات السياسية».

ورغم مرور يومين على الزيارة وطرح الورقة، لم تعلن أي جهة موقفاً رسمياً بشأنها، إلا أن أنباء أفادت بتبني «تحالف القوى العراقية» (المحسوب على القوى المعارضة لـ«قانون الحشد»، ويرأسه رئيس مجلس النواب السابق أسامة النجيفي)

تسعى الخطوة إلى «تطمين الشركاء وإزالة الهواجس التي أثرت»